

أكثر مما دفع على ترداد حائجة اجرة الكيال ووزان المنافع
على البايع وكذا اجرة بايع الامتعة واجرة الشاهد ووزان
الثمن على المشتري وكذا اجرة مشتري الامتعة وتوزيع
الواسطة ليستحق اجرة واذا جمع بين الاشياء والبيع
فاجرة كل عمل على امره ولا يجمع بينهما الواحد ولا يضمن
المدال ما يتلف في يده ما لم يفظ ولو اختلفا في التقيط
ولا يبيته فالقول قول المدال مع يمينه وكذا لو اختلفا
في القيمة **كتاب الرهن** وركانه اربعة **الاول**
في الرهن وهو وثيقة الدين المدفون ولا يرد فيه
من الايجاب والتبويل وهل يشترط الاقباض الاطعم ثم
ومن شرطه ان يكون عيناً مملوكاً يمكن قبضه

هذا هو الرهن وهو ما يقرض به المال
على ان يرد به في وقت معلوم
وهو من قبيل القرض
ويشترط فيه ان يكون عيناً مملوكاً
ولا يشترط ان يكون متحركاً
ولا يشترط ان يكون قابلاً للقبض
ولا يشترط ان يكون له قيمة
ولا يشترط ان يكون له منفعة
ولا يشترط ان يكون له استعمال
ولا يشترط ان يكون له اضرار
ولا يشترط ان يكون له ارباح
ولا يشترط ان يكون له اضرار
ولا يشترط ان يكون له ارباح

ويصح بيعه منفرداً كان او متاعاً ولو رهن مالا
يملك ويقف على حان المالك ولو كان يملك بعضه
مضى ملكه وهو لا يرد من حصة الرهن ولو شرط له
معيًا عند الاجل لم يصح ولا يدخل حبل الدابة ولا فترة
التخل والشجر في الرهن نعم لو تجدد بعد الاقامة
دخل وفائدة الرهن للرهن ولو رهن رهين
بدينين ثم ادى عن احدهما لم يجز اسالة الآخر من
ولو كان له ديتان باجرهما رهن لم يجز اسالتهما
ولا يدخل زرع الارض في الرهن سابقاً كان
او متجدداً **الثاني** في الحق ويشترط ثبوت النعمة
ملاكاً كان او منفعة ولو رهن على مال ثم

هذا هو الرهن وهو ما يقرض به المال
على ان يرد به في وقت معلوم
وهو من قبيل القرض
ويشترط فيه ان يكون عيناً مملوكاً
ولا يشترط ان يكون متحركاً
ولا يشترط ان يكون قابلاً للقبض
ولا يشترط ان يكون له قيمة
ولا يشترط ان يكون له منفعة
ولا يشترط ان يكون له استعمال
ولا يشترط ان يكون له اضرار
ولا يشترط ان يكون له ارباح
ولا يشترط ان يكون له اضرار
ولا يشترط ان يكون له ارباح